بحث ملاحظات حول تحقيق الجزء الأول من كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي



Abdelkareem Gabal
Tanta University



فهرس هذا الجزء

(ج ١، ٢ س ٣٤ - رجب وشعبان سنة ١٤١٩ هـ)
(تشرين ٢، كانون ١ (نوفمبر، ديسمبر) سنة ١٩٩٨م)

تصدر عن: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر - الرياض - المملكة العربية السعودية

ملاحظات حول تحقيق كتاب:

«الأشباه والنظائر» للسيوطي

طُبع كتاب «الأشباه والنظائر» للإمام جلال الدين السيوطيّ (ت ٩١١هـ) عدّة طبعات، كانت إحداها تلك الطبعة التي حققها الدكتور عبدالعال سالم مكرم، ونشرتها مؤسسة الرسالة ببيروت في تسعة أجزاء.

وقد نصّ الدكتور عبدالعال على السبب الذي حمله على إعادة طبع هذا الكتاب محقّقًا، وهو أنّ الكتاب بحالته الراهنة تكثر فيه الأخطاء المطبعية، والتحريفات التي لا تُعَدّ لكثرتها، فضلاً عن الكلمات الغامضة، والنصوص الشعرية التي اختلطتْ بالنصوص النثرية، وبعض التركيبات التي سقطتْ بعض كلماتها فعزّتْ على الفهم. (١/ ٦)

ثم تَعرّض الدكتور عبدالعال لتاريخ طَبْع كتاب «الأشباه والنظائر» مبيِّنًا المثالب التي اعتورت الطبعات السابقة، فأخرجتها من نطاق التحقيق العلمي، وتوقف عند الطبعة الأخيرة التي حقّقها - أو نَشَرها كما يُصوِّب - طه عبدالرءوف سعد، فبيَّن أنّه في هذا الكتاب لم يفعل شيئًا غير اعتماده على النسخة المطبوعة طبعة ثانية في حيدر آباد. (١/ ٢٣)

ثم جعل الدكتور عبدالعال يسرد نقائص هذه الطبعة الأخيرة، كخلوِّها من الضبْط، والتعليقات، ونسبة الأبيات، وتكرارها لأخطاء الطبعات السابقة، وانتهى إلى النتيجة الآتية: (من أجل هذا كلّه فالنسخة في باب التحقيق ساقطة، لم تقدِّم جديدًا، ولم تحقق فائدة، وزادت الطين بلّةً، فأفسدت كثيرًا من صواب النسخة المطبوعة طبعة ثانية، ولهذا صمم عزمي على أن أقوم بتحقيق هذا الكتاب) (١/ ٢٨).

وقد بذل الدكتور عبدالعال جهدًا كبيرًا في إعادة تحقيق هذا السِّفْر الكبير، فجمع المخطوطات، وضبط النصَّ، وشرح الغامض، ونَسَب الشعر، ووثّق المنقول، وصوّب المحرَّف، وفصَّل الفقَر، وصنع الفهارس الوافية.

بَيْد أنّ هناك بعض الهنات التي عنَّتْ لدى قراءة الجزء الأول من هذا الكتاب، فرأيتُ أن أنشرها، حتى تَبرأ منها طبعاته اللاحقة.

وتتجسم هذه الهنات فيما يلي:

أولاً: عدم الرجوع إلى بعض المصادر التي صرح السيوطي بالنقل عنها:

ومن هذا: تلك النصوص التي صرّح فيها السيوطي بالنقل عن كلٍّ من:

- ابن يعيش في «المفصَّل» (إنظر: ١/ ٢٤، ٧١، ٧٤، ١١٨، ١٣٧، ١٤٨، ١٩٩، ٣١١).
- ابن السرَّاج في «الأصول» (انظر: ١/ ٧١، ٢١٠، ٣٤٥).
- ابن هشام في «المُغْني» (انظر: ١/ ٣١٤، ٣١٧، ٣٢٣).
- الحريريْ في «دُرَّة الَغوّاص» (انظر: ١/ ٣١٧).
- ابن جنِّي في «سرّ الصِّناعة» (انظر: ١/ ٣١٧).
- ابن مالك في «التَّسهيل» (انظر: ١٧٣).

وكل هذه المصادر ذائع ومطبوع، وقد كان في الرجوع إليها مُعتَصَم عمّا شاب بعض هذه النصوص المنقولة من تحريف، أو سقط، أو إقحام، كما سيأتي. هذا فضلاً عن أنّ مطابقة النصوص المنقولة على مصادرها عنصر مهم من عناصر التحقيق العلمي.

ثانيًا: الفهم الخاص لبعض العبارات والكلمات:

- (١/ ٢٥): (وقال ابن جنى في «المحتسب»... وَهُمْ لِمَا كثُرَ في استعمالهم أشدّ تغييرًا، كما جاء عنهم كذلك: لم يكُ، ولا أدْرِ، ولم أُبَلْ وأيش تقول: وجايَجِي، وسايسو بحذف همزتيهما).

والصواب: (ولم أُبَلْ، وأيشٍ تقول، وجايجي..) كما هو في «المحتسب» (انظر ١/ ٣٧).

- (١/ ٢٧ - ٢٨): قال ابن إياز في «شرح الفصول»: (اعلم أنّ العرب قد أكثرتْ من الاتباع، حتى صار ذالك كأنه أصل يقاس عليه، وإذا كانت قد زالت حركة الدال مع قوتها للإتباع، وذالك ما حكاه الفرّاء من: الحمدِلِلّه، بكسر الدال اتباعًا لكسرة اللام، وقَلَبوا أيضًا الياء إلى الواو، مع أنّ القياس عكس ذالك، فقالوا: أنا أخوك، يريدون: أنا أخيك، حكاه سيبويه).

ثم علّق المحقق على ذالك بقوله: (في ت فقط: أبا أخوك - أبا أخيك،

تحريف، ولعلّ الصواب: أنا أخوّك - أنا أخيّك في حالة تصغيرها).

قلتُ: بل الصواب هو: (أنا أَجُوءك) يريدون (أنا أَجِيئك). وعبارة سيبويه في «الكتاب» (٤/ ١٠٩) هي ما يلي: (وأما الذين قالوا: مِغِيرة ومِعِين، فليس على هذا، ولكنهم أتبعوا الكسرةَ الكسرةَ، كما قالوا: مِنتِن، وأُنبُؤُك وأجُوءَك، يريد: أَجيئك وأُنبِئكَ).

- (١/ ٣٢) في سياق الحديث عن الاتساع في المصدر: (وإذا كان [أي: المصدر] بمعنى فاعل، جاز أنْ يكون صفة).

ثم علَّق المحقق على ذالك التقرير في الهامش بقوله: (أي: إذا كان المصدر بمعنى فاعل جاز أن يكون صفة كالمالح والعافية، وقد جاءت مصادر كثيرة على فاعلة، تقول: سمعتُ راغيةَ الإبل، وثاغيةَ الشاة، أي: سمعتُ رُغاءها وثُغاءها).

ولا أظنّ أنّ هذا هو المقصود من التقرير الذي بالمتن، وإنما مثل قولهم: (رجل عَدْلٌ)، أي: عادل.

- (١/ ٧٥ - ٧٦): (وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحّاس في التعليقة على «المُقَرب»: كان الأصل أنْ يوضع لكلّ مؤنث لفظٌ غير لفظ المذكَّر، كما قالوا: عَيْر وأَتَان، وجَدْيٌ وعَناق... وحَصَان وحَجَر [هكذا بفتح الحاءين]).

ثم علَّق المحقق على المثال الأخير في الهامش بقوله: (في «القاموس» (حصن): حَصَان، كسحاب: الدُّرَّة!! والحَجَر: يقصد به الحَجَر الكريم!!).

قلتُ: ولا وجه للحَجَر والدُّرّة ها هنا، بل الصواب: (حصان) - بكسر الحاء- وهو ذَكَر الخيل، و (حِجْر)- بكسر الحاء وسكون الجيم- وهي أنثى الخيل.

وقد كان يجوز في الظنّ أن يكون ضبط (الحصان) و (الحجر) على الصورة المصحّفة في متن الكتاب من صنع الطبّاع، ويُفهم اللفظان على النحو الأسَدّ، لولا تعليق المحقق عليهما في الهامش.

- (١/ ١٢٧) في سياق الحديث عن الاستغناء: (وقال الزمخشريّ في «الأحاجي»: سرادق وحمّام وبوّان في الأسماء... لم يجمعوها إلا بالألف والتاء

وهي مذكّرات ... استغناء به عن التكسير).

ثم علّق المحقق في الهامش على كلمة بوّان بقوله: (في ط والنسخ المخطوطة: بوّان، وشكّ مصحح الطبعة الثانية من «الأشباه» فذكر في الهامش: كذا في الأصلين، ولعله: إيوان، مع أنّ إيوان يُكسَّر فيقال: أواوين، كما في «القاموس» والصواب بَوّان، وهو شِعْب مشهور سجّله المتنبي في شعره بقوله:

يقول بشِعْب بَوّان حِصاني ∴ أعَنْ هذا يُسارُ إلى الطِّعانِ

قلت: لا وجه لـ (بَوّان) اسمًا لهذا الشِّعْب المشهور هاهنا، وإنما هو (البوَان)- بكسر الباء أو فتحها مع فتح الواو غير المشددة- الذي يُطلَق على عمودَ الخباء (انظر: «الكتاب» ٣/ ٦٠٢ و ٦١٥، و «شرح الشّافية» للرضي الاستراباذي ٢/ ١٢٧، و «تاج العروس»: (بون).

ثالثاً: السقط والإقحام:

- (١/ ١٨): (فيقال هذا مُرءٌ وفُمٌ، ورأيت مَرْءًا وَفمًا، ونظرتُ مِرْءٍ وفمٍ).

ففي الجملة الأخيرة سقط، ولعلّ الصواب هو: (نظرتُ إلى مِرْءٍ وفمٍ).

- (١/ ٢٤): (وقال ابن يعيش في شرح «المفصَّل»... فحذَفوا ألفَ الوصل من ابن، لأنه لا ينوى فَصْله مما قبله، إذا كانت الصفة والموصوف عندهم مُضارعة للصِّلة والموصول من وجوه).

والصواب: (إذْ كانت)، كما هو مُثْبَت في شرح «المفصَّل» (٢/ ٥).

- (١/ ٢٩) في سياق الحديث عن الاتساع: .. (عقد له ابن السَّرّاج بابًا في «الأصول»، فقال: اعلم أنّ الاتساع ضَرْبٌ من الحذف، إلا أنّ الفَرْقَ بينهما أنك لا تُقيم المتوسَّع فيه مقام المحذوف، وتُعربه بإعرابه).

والصواب هو حذف (لا) من قوله: (لا تقيم ...)، وهي لا وجود لها في «أصول ابن السَّرّاج» (انظر: ٢/ ٢٥٥).

- (١/ ٣٠) في سياق الحديث عن الاتساع في الظروف، وقيامها مقام الأسماء: (والثاني: نحو: صيد عليه يومان، والمعنى: صيد عليه الوحش في يومين. ووُلِد له الولد سِتّون عَامًا، والمعنى: وُلِد له الولد ستّين).

والصواب هو حذف كلمة (الولد) من المثال الأول، لأنّ هذا هو موضع التوسع فيه، ثم إنّ النص في «الأصول» (٢/ ٢٥٥) هكذا: (وأمّا اتساعهم في الظروف فنحو قولهم... ووُلد له ستون عامًا، والتأويل: وُلد الولد في ستّين عامًا.

- (١/ ٢٣) في سياق الحديث عن الاتساع في المصادر: (وإذا تُوَسِّع بها، وكانت عامة على أصلها لم تُثَنَّ ولم تُجمَعْ رعيا للمصدر، وخاصة نحو: ضَرْبَ زيد، وسَيْر البريد، فربّما جازت التثنية والجمع...).

والصواب هو: (أو خاصة)، لأن المقصود ذكر حالة أخرى للمصادر فيها حكم خاص، هو جواز تثنيتها وجمعها، وهذه الحالة مقابلة للحالة الأولى التي تكون فيها المصادر عامة على أصلها، وهي في طبعة طه سعد: (أو) على الصواب): (انظر: ١/ ٢٠).

- (١/ ٢٦٣): (وذالك قولهم: لاه ابْنُ عَمِّكَ أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ).

والصواب: (لا أفضلت)، وهو شاهد مشهور.

رابعًا: التصحيف والتحريف:

- (١/ ٢٧ - ٢٨): (وإذا كانت قد زالتْ حركة الدال مع قوتها للإتباع، وذالك ما حكاه الفَرّاء من: الحمد لله، بكَسْر الدال، اتباعًا لكسرة اللام.. كأن الاتباع في نحو: مُدُّ وشُدُّ أجوز وأحسن).

والصواب: (كان الاتباع...).

- (١/ ٩٥): (باب رَمْيَة، يُنسَب إليه، رَمَوي كذالك، والمحذوف الياء الأولى، وهي الياء المدغمة في لام الكلمة).

والصواب: (باب رَمِيَّة) - بكسر الميم، وفتح الياء المشددة -.

- (١/ ١٥٢): (ويجاب بأنّ الحامل موجود، وهو أنّ اللفظ إذا احتيج في فَهْم معناه إلى إعمال فكْر كأن أبلغ (وآكد).

والصواب: (كان أبلغ...).

- (١/ ٢٢٤): (وقال ابن جنّي في «الخصائص»... كما صَحّحوا عَوِرَ وحَوِلَ لمّا كانا في معنى أعْور وأحْول).

والصواب: (اعْوَرَّ واحْوَلَّ)، كما هو مثبت في «الخصائص» (٢/ ٢٢٤).

- (١/ ٢٤٥): (وعليه جاء قوله: وليس عَلَيْه تَتَبَّعه اتّباعا).

والصواب: (وليس بأنْ...) كما هو مثبت في «الخصائص»: (٢/ ٣٠٩).

- (١/ ٢٤٩): (وضربتُه تأديبًا منصوبٌ بتقدير اللام، وغلامُ زيدٍ مجرورٌ بتقديم اللام).

والصواب: (بتقدير اللام).

خامسًا: الأخطاء المطبعية: وقد رأيت أنْ أذكرها استتماما للفائدة، وهي كما يلي:

الصفحة	السطر	الخطأ	صوابه
١/ ٢١	٩	وقياسة	وقياسه
١/ ٤١	١١	الياء	الباء
١/ ٤٤	٣	حدفت	حذفت
١/ ٤٤	٥	ابن عصفو	ابن عصفور
١/ ٥٩	٩	يفحل	يحفل
١/ ٧٠	١	مبيى	مبني
١/ ١٨٦	٢	إعباره	إعرابه
١/ ٣٤٨	٦	تثكير	تكثير

وبعد، فإنّ تحقيق نصٍّ تراثيّ تحقيقًا علميًّا أمرٌ دونه عقبات نَسُوف، فإذا كان النصّ متعاظم الحجم كـ «الأشباه والنظائر»، وإذا كان المؤلِّف متراحب الثقافة، كالسيوطي، فقد بعُدتْ الشُّقَّة، وتضاعف الجهد، فاللهم نسألك العصمة من طَغْوة القلم، وامتطاء البديهة، واستبهام النَّفَذ.

كلية الآداب - (جامعة طنطا) - د. عبدالكريم محمد حسن جبل

مدرس العلوم اللغوية